

Distr.: General
7 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١٠-١ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة

والعشرين للجمعية العامة: استعراض خطط

الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة

الفئات الاجتماعية

تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمّن هذا التقرير، المقدّم عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠١٠، استعراضاً عاماً للطريقة التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة، بالشراكة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، في تنسيق الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في السياسات والبرامج، كما يتضمّن إقراراً بأن تقدّماً ملحوظاً قد أُحرز في هذا الصدد. وفي ظل اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يحدّد التقرير الفرص الحاسمة لتعزيز إدماج مسائل الإعاقة في إطار التنمية العالمية. ويدرس التقرير على وجه الخصوص دور منظومة الأمم المتحدة في الإسراع بوتيرة الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية العالمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

* E/CN.5/2011/L.2



المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في سياق التنمية العالمية
٥	ألف - الإعاقة وخطة الأمم المتحدة للتنمية
٦	باء - تعميم مراعاة مسائل الإعاقة: نهج المسار المزدوج لتعزيز منظور الإعاقة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة
٧	ثالثاً - دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز جدول أعمال تنمية عالمية يشمل مسائل الإعاقة
٨	ألف - تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في الإطار التنفيذي للأمم المتحدة من أجل التنمية
١٠	باء - تنسيق الجهود المبذولة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة لتعميم مسائل الإعاقة في التنمية
١٣	رابعاً - التطلع إلى الأمام: استراتيجيات تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية
١٣	ألف - تعزيز البيانات والإحصاءات والمعارف بشأن الإعاقة والتنمية
١٧	باء - تعزيز وتقوية التعاون الدولي والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة
٢٠	جيم - إنشاء بيئات تمكينية ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعهم المحلية
٢١	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ أحاط علما بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية (E/CN.5/2010/6)، باتخاذ القرار ١٣/٢٠١٠، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخمسين عن التقدم المحرز في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية.

٢ - وقد تناول الأمين العام في تقريرين سابقين قدمهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.5/2008/6 و E/CN.5/2010/6) حالة تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية. فقد استعرض التقرير الأول الجوانب العملية والموارد المتصلة بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية في سياق الإطار المعياري الدولي المتعلق بالإعاقة الذي ظهر حديثا، في أعقاب اعتماد الجمعية العامة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^(١). أما التقرير الثاني فقد قدم استعراضا عاما للحالة بالنسبة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعاون الإنمائي الدولي في إطار المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية.

٣ - إن الأزمات المتعددة التي يواجهها العالم اليوم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تؤكد أكثر وأكثر ضرورة وضع جدول أعمال دولي للتنمية يرتكز على أسس الاستدامة والمساواة وشمول الجميع. والإطار المعياري الدولي المتعلق بالإعاقة، الذي يتألف من برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (١٩٨٢) والقواعد الموحدة المتعلقة بتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة (١٩٩٤) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦) يوفر نهجا شاملا وكمليا لتعميم مراعاة منظور الإعاقة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظلّ تعزيز الإطار المعياري، كرّرت الجمعية العامة، في قرارات أخيرة، التأكيد على الحاجة الملحة لإدماج مسائل الإعاقة في جميع جوانب العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا^(٢). وعلى الرغم من الالتزام المعزّز من جانب المجتمع الدولي، فإن الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون غائبين عن الصورة إلى حد بعيد في جهود التنمية، ولم يتم بعد إدماجهم في التيار الرئيسي لجدول أعمال التنمية الدولية.

(١) قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، المرفق الأول.

(٢) قرارات الجمعية العامة ١٥٠/٦٣ و ١٣١/٦٤ و ١٨٦/٦٥.

٤ - ومع اقتراب عام ٢٠١٥، الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدأ المجتمع الدولي في العمل على وضع إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد قرّرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والستين، أن تنظر في عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية في دورتها السابعة والستين. ومن المتوقع أن توفر هذه المبادرة فرصة لا تقدر بثمن لبحث استراتيجيات عالمية لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة بحلول عام ٢٠١٥ وبعده، وجعل مسائل الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية في المستقبل.

٥ - ويتطلب النجاح في تعميم مسائل الإعاقة في التنمية، التزاماً وإجراءات من جميع أصحاب المصلحة الرئيسية، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة منظمات المعوقين والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. ويركّز هذا التقرير على وجه التحديد على الدور الحفّاز الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في الجهود العالمية والإقليمية والوطنية الجارية التي تُبذل في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وفي إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويورد التقرير مجملًا لهذا الدور وعلى وجه الخصوص، يدرس التقرير إجراءات استراتيجية لتعزيز تعميم مسائل الإعاقة في مجالات البيانات والإحصاءات والمعارف المتعلقة بالإعاقة والتنمية، والشراكات القائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتسهيلات الخاصة للمعوقين. وتعتبر هذه الأمور شروطاً مسبقة لضمان إدماج الأشخاص المعوقين وشواغلهم في جميع جوانب المجتمع والتنمية.

ثانياً - تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في سياق التنمية العالمية

٦ - تمثل الإعاقة شاغلاً عالمياً. فهي تؤثر على أفراد في كل مكان في العالم ويمكن أن تلحق بأي شخص في أي مرحلة من مراحل الحياة. وتشير التقديرات الحالية إلى أن أكثر من بليون نسمة، أي حوالي ١٥ في المائة من سكان العالم، يعيشون وهم يعانون من إعاقة من نوع ما. ونتيجة للاتجاهات العالمية في شيخوخة السكان، وزيادة تعرّض الناس لظروف صحّية مزمنة على مستوى العالم، يُتوقع أن تزيد حالات العجز والإعاقة فيما بين عموم السكان. وإذا ما أخذ أفراد أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في الحسبان، يتبيّن أن المتأثرين بالإعاقة يشكلون شريحة سكانية أكبر بكثير.

٧ - وكما هو مبين بالتفصيل في تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق

عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة،^(٣) يتركز توزع الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل غير متناسب في البلدان النامية، وتزيد احتمالات تعرّض الشخص للفقر إذا كان ذا إعاقة^(٤). وبسبب ما يعاني منه الشخص ذو الإعاقة من استبعاد اجتماعي وتمييز، تزداد التحديات التي تحول دون تمتعه الكامل بحقوق الإنسان واشتراكه في عملية التنمية ويشتدّ تأثيره بالأزمات، بما في ذلك الأزمات الإنسانية والاقتصادية والغذائية وغيرها من الأزمات التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة.

ألف - الإعاقة وخطة الأمم المتحدة للتنمية

٨ - على مدى العقدين الماضيين، أدت المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة إلى تكوّن رؤية عالمية مشتركة للتنمية، مما أسفر عن اعتماد مجموعة أهداف إنمائية تمثل الأهداف الإنمائية للألفية جزءاً لا يتجزأ منها. ثم باتت هذه الرؤية تُعرف بخطة الأمم المتحدة للتنمية. وتركّز هذه الأهداف الإنمائية العالمية مجتمعة على مختلف أبعاد التنمية، وتتمخض عن رؤية آخذة في التطور، وإن كانت شاملة للتنمية، وإطار استراتيجي لها من خلال تناولها طائفة عريضة من القضايا، ومنها الحدّ من الفقر، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والأمن الغذائي والطاقي، والصحة العامة، والحكم الرشيد، والاستدامة البيئية.

٩ - وقد لاحظت الجمعية العامة أن من المستحيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، دون شمول وإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم ومنظوراتهم في الجهود الإنمائية المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي^(١). وعلاوة على ذلك، أشار رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ إلى أن إتاحة المجال لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة للعمليات الإنمائية وإدماج هؤلاء الأشخاص في تلك العمليات أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٥).

١٠ - وستتاح للمجتمع الدولي فرص حاسمة لضمان إدماج مسائل الإعاقة في الإطار الإنمائي للأمم المتحدة حتى قبل حلول عام ٢٠١٥. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، سيجتمع المجتمع الدولي في ريو دي جانيرو، البرازيل، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعروف أيضاً باسم ريو زائد ٢٠. وينبغي تدعيم الركيزة الاجتماعية للتنمية المستدامة وإدراج منظور الإعاقة في الحوار الذي سيجري في المؤتمر وفي نتائجه، بحيث يتاح للمجتمع

(٣) A/66/128.

(٤) World Health Organization and the World Bank, *World Report on Disability*, (Geneva, 2011).

(٥) قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

الدولي، من خلال التزامه بالتنمية المستدامة، ليس فقط تسخير الموارد المحتملة غير المستغلة من خلال إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق نتائج إنمائية أفضل للجميع، بل والوفاء بالتزاماته على صعيد حقوق الإنسان.

١١ - وهناك فرص حاسمة أخرى منها الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المحدد له عام ٢٠١٥، إلى جانب العمليات المترامنة الهادفة إلى وضع إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وقد بدأ المجتمع الدولي بالفعل في بحث الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، والفرصة سانحة أمامه لضمان إدماج مسائل الإعاقة في أي إطار ناشئ.

باء - تعميم مراعاة مسائل الإعاقة: نهج المسار المزدوج لتعزيز منظور الإعاقة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

١٢ - على الرغم من تنامي الاعتراف بأهمية تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية، لا يزال يتعين إيضاح ما سينطوي عليه هذا التعميم في الممارسة العملية، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو في إطار عملها مع الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وتعمل الأمم المتحدة على تعزيز "نهج المسار المزدوج" لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بفرص متكافئة مع ما يتمتع به غيرهم: وهو يتألف من: (أ) إدماج التدابير المراعية لظروف الإعاقة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج، (ب) والقيام بمبادرات تتعلق بالإعاقة تحديدا لدعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي أن تراعى الموازنة بين استراتيجيات التعميم والدعم الموجه تبعاً للاحتياجات المحددة لكل مجتمع محلي؛ غير أنه يجب أن يكون الهدف العام هو دوماً إدماج وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب المجتمع والتنمية.

١٣ - ويمثل نهج المسار المزدوج لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة تجسيدا لأحد الأهداف الشاملة لعمل الأمم المتحدة، ألا وهو تحقيق تكافؤ الفرص والاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة كعناصر فاعلة في التنمية وكمستفيدين منها. ويرد شرح مفصّل لمفهوم تعميم مراعاة منظور الإعاقة في التنمية في تقرير الأمين العام عن الاستعراض والتقييم الخمسي الخامس لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين^(٦). ويمكن أيضا استخلاص الدروس من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، حيث اعتمد نهج المسار المزدوج لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(٦) A/63/183، الفرع رابعا - ألف.

١٤ - ومنذ اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧ للاستنتاجات المتفق عليها بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني^(٧) وكيانات الأمم المتحدة تحقق تقدما كبيرا على صعيد إدماج المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياساتها وبرامجها. وفي بعض الحالات، اتخذت كيانات الأمم المتحدة كذلك تدابير خاصة بالمسائل الجنسانية تحديدا، من بينها إنشاء جهات تنسيق للشؤون الجنسانية، وإجراء مراجعات للمسائل الجنسانية، وقيامها بمبادرات تنمية القدرات، دعما للمساواة بين الجنسين^(٨).

١٥ - وفي حين تتخذ كيانات الأمم المتحدة أيضا خطوات هامة لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في سياساتها وبرامجها، بيد أنه لا تزال هناك تحديات^(٩). فقد تبين من استعراض لأطر الأمم المتحدة الإنمائية القطرية المشتركة^(١٠) أجري على الصعيد القطري عن الفترة ١٩٩٧-٢٠١٠ أنه في حين قام بعض البلدان بتضمين أولويات تنميته الوطنية إشارات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد كان هذا دوما في سياق مبادرات دعم البرامج الخاصة بالإعاقة تحديدا، لا في سياق تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في النظام العام للخدمات والمرافق الموقرة لباقي المجتمع^(١١). وتوفر هذه الحقائق التي تبين نقطة انطلاق لتعزيز تعميم مراعاة مسائل الإعاقة وخط أساس لقياس التقدم.

ثالثا - دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز جدول أعمال تنمية عالمية يشمل مسائل الإعاقة

١٦ - على مدى العقود الثلاثة الماضية، تكرر الأمم المتحدة التأكيد على الضرورة الملحة والأهمية المحورية لفرضية أن النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية شرط مسبق لإعمال حقوق الإنسان، وتحقيق السلم والأمن. وفي ذلك السياق، أقر المجتمع الدولي

(٧) الاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٧.

(٨) E/2010/57، الفقرة ٥٢.

(٩) انظر A/66/128.

(١٠) تناول الاستعراض التقييم القطري المشترك وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما هو مبين في الفرع الثالث أدناه.

(١١) انظر وثيقة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "Baseline review on mainstreaming the rights of persons with disabilities into UN Country Level Programming"، لعام ٢٠١٠، وهي متاحة على العنوان الشبكي: (http://www.un.org/disabilities/documents/reports/baseline_study_2010.doc).

منذ أمدٍ بعيدٍ بأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بوصفهم عناصر فاعلة في التنمية ومستفيدين منها على حد سواء، يشكل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة للجميع^(١٢).

١٧ - وبالفعل، أحرزت منظومة الأمم المتحدة بعض التقدم في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في أعمالها، استناداً إلى الإطار المعياري الدولي بشأن الإعاقة والتنمية، الذي جرى تعزيزه باعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(١٣). فعلى سبيل المثال، يظهر التقدم المحرز في تعزيز اتباع النهج القائمة على الأدلة لتعزيز تعميم مسائل الإعاقة في التنمية في المنشور الذي أصدرته مؤخراً منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، بعنوان التقرير العالمي بشأن الإعاقة: في عام ٢٠١١^(١٤).

١٨ - ورغم هذا المعيار المهم، تُشير النتائج التي توصل إليها التقرير أيضاً إلى أن المجتمع الدولي لا يزال يواجه تحديات كبيرة أمام إدماج مسائل الإعاقة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من صلب جدول أعمال التنمية.

ألف - تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في الإطار التنفيذي للأمم المتحدة من أجل التنمية

١٩ - داخل منظومة الأمم المتحدة، يعمل فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يتألف من أكثر من ٢٥ كياناً تابعاً لمنظومة الأمم المتحدة، بمثابة آلية فعالة لتعزيز اتباع نهج مُنسق ومتناسك وعلى صعيد المنظومة لإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية. ويستخدم فريق الدعم المشترك بين الوكالات نقاط القوة والمزايا النسبية المتوفرة لدى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، ويعمل على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني.

٢٠ - وفي محاولةٍ من فريق الدعم المشترك بين الوكالات لإدماج مسائل الإعاقة في الإطار التنفيذي العام للأمم المتحدة من أجل التنمية، سعي للعمل بشكل وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تضم ٣٢ من كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع بدور في التنمية. وتهدف المجموعة الإنمائية إلى تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتقديم دعم أكثر تماسكاً وفعالية وكفاءة إلى الدول الأعضاء الساعية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية^(١٤).

(١٢) برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، انظر A/37/351/Add.1 و Corr.1، المرفق، الجزء الثامن، التوصية ٢ '٤'.

(١٣) انظر A/65/173.

(١٤) انظر: www.undg.org.

٢١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أيدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية "مذكرة توجيهية بشأن إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية البرمجة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري" لصالح أفرقة الأمم المتحدة القطرية، طورتهما فرقة العمل المشتركة بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الدعم المشترك بين الوكالات التي أنشأها الفريق العامل المعني بقضايا البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية^(١٥). والقصد من هذه المذكرة التوجيهية هو تعزيز تنسيق الجهود لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تخطيط وتنفيذ البرامج بشكل مشترك على الصعيد القطري. وهي تُقدم مبادئ توجيهية عملية وتحمل منطلقات لإدماج مسائل الإعاقة في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو الإطار التنفيذي الرئيسي المشترك على الصعيد القطري لبرامج الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري.

٢٢ - ويُقدم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بوضوح تام، في سرده ومصنوفة نتائجه وصفا للنتائج التي تلتزم منظومة الأمم المتحدة بتقديمها دعماً للأولويات الإنمائية لحكومة محددة. وسيكفل التنفيذ الفعال للمذكرة التوجيهية وضع البلدان على الطريق الصحيح لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة بما يتوافق مع الأولويات الإنمائية الوطنية والأهداف المتصلة بجدول الأعمال الدولي للتنمية العالمية.

٢٣ - وتتيح مبادرات الأمم المتحدة الجديدة التي طرحتها مؤخراً في ما يتصل بحقوق الإنسان والتعاون الإنمائي أيضاً فرصاً لإحراز تقدم في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة. وتشمل هذه المبادرات عقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وآلية تعميم مراعاة حقوق الإنسان التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس.

٢٤ - وقد نجح مؤتمر الدول الأطراف، أثناء الدورات الأربع التي عقدها حتى الآن، في تعزيز مكانته باعتباره محفلاً عالمياً فريداً للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فالزيادة المطردة في أعداد المشاركين من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمؤسسات المالية، والمراقبين من مختلف أنحاء العالم، إنما تدل على فائدة استخدام المنتدى من حيث النهوض بمسائل الإعاقة. ونظراً للمشاركة الواسعة في المؤتمر، يتمتع المشاركون والمراقبون، على وجه الخصوص، بفرصة استكشاف الخيارات المتاحة أمام الشراكات متعددة أصحاب المصلحة لتحقيق هدف تعميم مراعاة الإعاقة في جميع جوانب المجتمع والتنمية.

(١٥) للاطلاع على نسخة المذكرة التوجيهية انظر: <http://www.undg.org/index.cfm?P=16>.

٢٥ - وتمثل آلية تعميم مراعاة حقوق الإنسان التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مبادرة جديدة نسبياً تهدف إلى تعزيز قدرة صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها للاشتراك في الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان على الصعيد القطري^(١٦). فهي تُوفر فرصة لتكامل مبادئ الإعاقة المتصلة بإدماج حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية ضمن جهود الدعوة التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية^(١٧).

٢٦ - ويتطلب تحقيق الهدف من تعميم مراعاة الإعاقة في جدول أعمال التنمية العالمية ضرورة تعزيز إيجاد روابط بين الإعاقة وأولويات التنمية العالمية على الصعيد الموضوعي، بما في ذلك الحد من الفقر وتغير المناخ والتنمية المستدامة وتمويل التنمية والتعاون الإنمائي. ويتطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهود مشتركة بين الإدارات الاستراتيجية وبين القطاعات للتأثير على الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، والتعاون معها.

٢٧ - ومن هذا المنظور، يقدم كل من منتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي منطلقين لكي تعزز جهود الدعوة للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة عن طريق تحويل إطار التعاون الإنمائي، ولا سيما بالقضاء على التحيزات المتأصلة القائمة على أساس التمييز ضد الإعاقة، سواء كانت قانونية أو مُتعلقة بالمواقف أو بيئية.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، يمكن لمنتدى التعاون الإنمائي، باعتباره المنتدى الرئيسي للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن التعاون الإنمائي على الصعيد العالمي، أن ييسر قنوات مختلفة للتعاون في مجال الإعاقة، بما في ذلك عن طريق المساعدة الإنمائية، والمعونة المقدمة من أطراف متعددة أو بصورة ثنائية، وفي ما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي، وغير ذلك من أشكال التعاون التقني، على النحو الذي نوقش في الجزء الرابع من هذا التقرير.

باء - تنسيق الجهود المبذولة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة لتعميم مسائل الإعاقة في التنمية

٢٩ - في حين تكتسب مسائل الإعاقة أهمية أكبر في ولايات فرادى المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ثمة حاجة متزايدة للاستفادة من الخبرات من جميع أنحاء المنظومة،

(١٦) أنشئت هذه الآلية عملاً بتوصية وردت في تقرير الأمين العام بعنوان "تعزيز منظومة الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1).

(١٧) انظر: <http://www.undg.org/index.cfm?P=1452>.

وتعزيز تضافر الجهود لتحقيق التأزر من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة بشكل فعال في جميع جهود التنمية.

٣٠ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي مركز التنسيق العالمي بشأن مسائل الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة. وقد اضطلعت الإدارة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بصفتها الرئيسين المشاركين لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، باتخاذ مبادرات وإجراءات بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، لتنسيق الجهود الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الإعاقة.

٣١ - وبهدف رفع مستوى الوعي بمسائل الإعاقة باعتبارها قضية إنمائية شاملة لعدة قطاعات، وتعزيز النهج القائم على الأدلة في وضع السياسات، أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عددا من الدراسات^(١٨) بشأن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في صلب التنمية في السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك عقد حلقات نقاش، تركز على إدماج مسائل الإعاقة في التعاون الدولي، بالاشتراك مع لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين. وإضافة إلى ذلك، طُرحت مبادرات مختلفة لتحديد أطر السياسات الاستراتيجية والمنطلقات لتعميم مسائل الإعاقة، ولتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة قضايا تتراوح ما بين التعاون الإنمائي الشامل لمسائل الإعاقة وبرامج مكافحة الإيدز الشاملة لمسائل الإعاقة^(١٩)، وما بين توفير التعليم للأطفال ذوي الإعاقة والنساء ذوات الإعاقة في الصراعات، وما بين تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق الرياضة^(٢٠) وإدارة الكوارث الشاملة لمسائل الإعاقة^(٢١).

(١٨) يرتكز كل من A/66/121 و A/66/128 على أساس البحث الأصلي الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(١٩) تعاونت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في تنظيم حدث جانبي للاجتماع الرفيع المستوى عن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في حزيران/يونيه ٢٠١١، لتحسين إدراج نهج شامل في برامج مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يكفل إمكانية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الموقع الشبكي: <http://www.un.org/disabilities/default.asp?id=1572>.

(٢٠) انظر: <http://www.un.org/disabilities>.

(٢١) أثناء مؤتمر المانحين الدولي لصالح هايتي، الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٠، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقة نقاش بعنوان "إعادة إعمار هايتي من أجل الجميع"، اشتركت في رعايتها الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية وحكومة كندا والبنك الدولي والمنظمة الدولية للمعوقين.

٣٢ - وعلى سبيل المثال، وفي محاولة لتعزيز إدماج مسائل الإعاقة في إطار الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، عُقدت حلقة نقاش^(٢٢) اشترك في تنظيمها المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع حكومات فنلندا والنرويج واليابان والبنك الدولي والشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية، وجرى خلالها تبادل الممارسات الجيدة لإدراج مسائل الإعاقة في التنمية، بهدف المساهمة في النجاح في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية للجميع. وفي آذار/مارس ٢٠١١، قامت الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، بتنظيم حلقة دراسية بشأن "تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التعاون الإنمائي"^(٢٣) بالتعاون مع المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية وبدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لدراسة التحديات التي تواجهها في مجال تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في سياسات وبرامج التعاون الإنمائي. وعلى مدى العامين الماضيين، جرى الاحتفال السنوي باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، تحت شعار تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية، لرفع مستوى الوعي بأهمية التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة ولتعبئة الشراكات الاستراتيجية.

٣٣ - واعتمد فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استراتيجية مشتركة وخطة عمل مشتركة^(٢٤)، جرى وضعها من أجل اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة. وباكتساب الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة قوة دفع، توسعت عضوية فريق الدعم المشترك بين الوكالات بشكل ملحوظ في العامين الأخيرين، وأصبح يضم حالياً لجان الأمم المتحدة الإقليمية.

٣٤ - وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع أصحاب المصلحة المعنيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية والمؤسسية عن طريق التعاون التقني. وعلى سبيل المثال، نُظمت حلقة عمل لتنمية القدرات بشكل مُشترك مع مفوضية حقوق الإنسان وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا

(٢٢) "تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية من أجل القضاء على الفقر" في شباط/فبراير ٢٠١١ في نيويورك (يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الموقع الشبكي: <http://www.un.org/disabilities/documents/events/csod49panel.pdf>).

(٢٣) التقرير الكامل مُتاح على الموقع الشبكي: http://www.dochas.ie/Shared/Files/4/Mainstreaming_Disability_in_Development.pdf

(٢٤) تتكون الاستراتيجية وخطة العمل المشتركة من سبعة أهداف، تُشكل أساس الدعم المتضافر والمنسق الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في تنفيذها لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في ترينيداد وتوباغو. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وبناء على طلب من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كرواتيا، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية حقوق الإنسان بتنظيم حلقة عمل عن تنفيذ الاتفاقية في كرواتيا لصالح بلدان البلقان الغربية. وفي حلقة العمل هذه، تعاون خبراء من مؤسسات أكاديمية عالمية^(٢٥) لتبادل الممارسات الجيدة في ما يتعلق بإدماج مسائل الإعاقة. وقد قاموا باستكشاف سبل بناء القدرات الوطنية والمؤسسية في دول البلقان بهدف تعزيز التماسك والتنسيق بين الوزارات المعنية، وبين الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، نُظِم اجتماع لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين تحت شعار: نُهَج مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لتحقيق تنمية شاملة وفي متناول المعوقين^(٢٦)، بالتعاون مع البنك الدولي. وحدد الاجتماع توصيات موجهة نحو السياسات وإجراءات ذات أولوية لتعزيز القدرات من أجل الترويج لنهج التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

رابعاً - التطلع إلى الأمام: استراتيجيات تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية

ألف - تعزيز البيانات والإحصاءات والمعارف بشأن الإعاقة والتنمية

بيانات وإحصاءات الإعاقة

٣٥ - يمكن لإحصاءات الإعاقة أن تكشف عن خبرات وحالات الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى وجه الخصوص، فإن البيانات المصنفة على أساس السمات الديمغرافية من قبيل نوع الجنس أو السن أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي (بما في ذلك عوامل من قبيل التعليم والعمل)، يمكنها أن تقدم أساساً وقائعيًا بالغ الأهمية لجميع مراحل التطوير الفعال لتصميم السياسات وتنفيذها. وهي تمثل أيضاً عنصراً أساسياً للرصد والتقييم الدقيقين من أجل تقدير درجة نجاح أو فشل السياسات أو المشاريع أو النهج.

٣٦ - وكررت الجمعية العامة التأكيد على الحاجة لتعزيز جمع وتبويب البيانات والمعلومات الوطنية عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها

(٢٥) من بينها جامعة جنوب كاليفورنيا ومركز ليونارد شيشاير لبحوث الإعاقة والتنمية الشاملة ونيفيرسيتي كوليدج وجامعة لندن.

(٢٦) يرد التقرير الكامل للاجتماع على الموقع الشبكي: <http://www.un.org/disabilities/default.asp?id=1516>.

دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة^(٢٧) اتباعاً للمبادئ التوجيهية القائمة بشأن إحصاءات الإعاقة.

٣٧ - وفي تقرير الأمين العام الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، بعنوان "الوفاء بالوعد: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده" (A/65/173)، استعرض حالة جمع البيانات والإحصاءات بشأن الإعاقة وعلى النحو المشار إليه في التقرير، أُحرز تقدم على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي وفي جمع بيانات أفضل بشأن الإعاقة. وفي الوقت نفسه، لا تزال ثمة حاجة لأن تأخذ الدول بزمام المبادرة في جمع بيانات وإحصاءات الإعاقة والإبلاغ عنها. وتدعم هذه النتيجة استنتاجات التقرير العالمي بشأن الإعاقة^(٢٨)، الذي نشره البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١١، والذي قدم عدة توصيات بشأن تعزيز جمع البيانات على الصعيدين الدولي والوطني.

٣٨ - ومن ثم لا يزال مهماً أن تعمل منظومة الأمم المتحدة مع الحكومات من أجل دعم تنمية القدرات الوطنية على جمع البيانات والإحصاءات بشأن الإعاقة، وكذلك تعزيز جمع المعلومات بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار جهود جمع البيانات على الصعيد الوطني، بما في ذلك عمليات التعداد. وينبغي لعمليات جمع البيانات على الصعيد الوطني، على وجه الخصوص، أن تتبع المفاهيم والمنهجيات المستقرة دولياً التي تتيح إجراء مقارنات على الصعيد الدولي.

٣٩ - وستتيح التقديرات الدورية لحالة إحصاءات وتحليلات الإعاقة إرشاداً إضافياً لأصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بجمع البيانات. وفي هذا الصدد، جدير بالذكر أن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تصدر عدداً من مجموعات المنشورات بشأن مسائل محددة أخرى تقدم آخر المعلومات بشأن المواضيع المتعلقة بكل منها. وتشمل هذه المنشورات "نساء العالم: اتجاهات وإحصاءات"^(٢٨)، التي تقدم أساساً للسعي لتحقيق مساواة المرأة باعتباره أحد المسائل الإنمائية العامة. وعلى الصعيد الإقليمي، أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ثلاثة أعداد من منشور "لمحة عن الإعاقة"^(٢٩)، الذي عرض صورة لإحصاءات ومعلومات الإعاقة في الإقليم، بما في ذلك فيما يتعلق بتعداد

(٢٧) تشمل أمثلة حديثة قرارات الجمعية العامة ١٨٦/٦٥، الفقرة ١٣، و ١٣١/٦٤، الفقرة ١٠، و ١٥٠/٦٣، الفقرة ٥.

(٢٨) نشر "نساء العالم" أول مرة في عام ١٩٩١. ونسخة عام ٢٠١٠ هي العدد الخامس في المجموعة.

(٢٩) (٢٠٠٤) ST/ESCAP/2421 و (٢٠٠٩) ST/ESCAP/2513 و (٢٠١٠) ST/ESCAP/2583.

الأشخاص ذوي الإعاقة والسياسات والبرامج والآليات المؤسسية الوطنية المعنية بمسائل الإعاقة. ومن خلال إعداد تقرير دوري مماثل، على الصعيد العالمي بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمكن للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تسهم مساهمة كبيرة في تعميم مراعاة الإعاقة في الخطط الإنمائية.

الأبحاث والممارسات الجيدة

٤٠ - يمكن أن تساهم الأبحاث القائمة على الأدلة بشأن مسائل محددة متعلقة بالإعاقة، وبشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، في تحسين فهم احتياجاتهم والعوائق التي تعترضهم وقدمت منظومة الأمم المتحدة إسهامات كبيرة في هذا المجال. وعلى الأخص، كما نوقش في الفرع السابق، شرعت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١١ في إصدار التقرير العالمي بشأن الإعاقة^(٤).

٤١ - ويمكن أن يسهم أيضا تجميع وتقاسم أفضل الممارسات الموثقة جيدا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في إيجاد نهج فعالة للتنمية، وذلك عن طريق تعريف أصحاب المصلحة بالاستراتيجيات التي نجحت في أماكن أخرى، والعوائق التي ووجهت والدروس المستفادة في المشاريع ذات الصلة. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٨٦/٦٥ إلى الأمين العام "أن يوفر معلومات عن أفضل الممارسات المتبعة على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهود الإنمائية بجميع جوانبها".

٤٢ - واستجابة لهذا الطلب، أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١١ مجموعة أولية من معايير أفضل الممارسات^(٣٠)، تضم جميعا "لنماذج أولية" لدراسات الحالة على سبيل المثال، من أجل توجيه دعوة رسمية لجميع أصحاب المصلحة لتقديم دراسات حالة أخرى، من أجل التحضير للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية المقرر عقده أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

(٣٠) تتمثل المعايير التي حددتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأفضل الممارسات في أنها يجب: أن تتيح نهجا قائما على الحقوق؛ وأن تكون قائمة على النتائج؛ وأن تحدث تغييرا قابلا للقياس؛ وأن تكفل المساواة وأن تكون غير تمييزية؛ وأن تسلم بالفاعل بين المسائل الجنسانية ومسألة الإعاقة؛ وأن تزيد الوعي بالإعاقة وفهمها؛ وأن تكون متاحة على أوسع نطاق لجميع من لديهم أي إعاقة؛ وأن تكون قائمة على المشاركة؛ وأن تشمل ذوي الإعاقة بشكل نشط ومجد في جميع المسائل المتعلقة بهم؛ وأن تكون قابلة للمساءلة أمامهم؛ وأن يتاح لها قدر ملائم من الموارد؛ وأن تكون مستدامة؛ وأن تكون قابلة للتكرار؛ وأن تشمل شراكات فعالة. للاطلاع على معلومات إضافية، انظر: (CRPD/CSP/2011/CRP.1).

٤٣ - وبالإضافة إلى مبادرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قدمت المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني مساهمات كبيرة لتجميع الممارسات الجيدة. وتشمل هذه المساهمات المبادرة المتواصلة من أجل إعداد قاعدة بيانات عالمية من جانب مركز ليونارد شيشاير لبحوث الإعاقة والتنمية الشاملة للجميع بجامعة لندن، والبنك الدولي، وكذلك مبادرة "كفي تعمل" (Making it Work)، التي اتخذتها المنظمة الدولية للمعوقين.

٤٤ - ويؤدي نشر البيانات الإحصائية، والمنشورات البحثية والمعلومات بشأن أفضل الممارسات على نطاق واسع إلى تعظيم فائدتها. ويشمل التوزيع الفعال إتاحة هذه المواد والمعلومات، وكذلك الصكوك الدولية من قبيل الاتفاقية، والقواعد المحددة وبرنامج العمل، بأكبر عدد من اللغات والأشكال.

بناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين

٤٥ - من أجل الإسراع بتعميم مراعاة الإعاقة في التنمية، ينبغي تعريف أصحاب المصلحة الرئيسيين وتوعيتهم بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوقهم ومسؤولياتهم المناظرة على النحو الوارد في القواعد والصكوك الدولية. ويجب أيضا أن يكون لدى أصحاب المصلحة المهارات التقنية اللازمة، على سبيل المثال فيما يتعلق بجمع الإحصاءات الملائمة المتعلقة بالإعاقة. ومن ثم يمثل وضع المواد التثقيفية والإرشادية وتقديم دورات تدريبية لأصحاب المصلحة الرئيسيين أمرا شديدا الأهمية. وفي هذا الصدد، يمثل وضع الفريق المشترك بين الوكالات ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لمذكورة توجيهية بشأن إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري لدى أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء المنفذين، على النحو الذي نوقش أعلاه، موردا قيما بشكل خاص من أجل دعم تعميم مراعاة الإعاقة.

٤٦ - وعلى النحو الذي نوقش في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا للأشخاص ذوي الإعاقة (A/66/128)، بذل عدد من المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة جهودا كبيرة من أجل تعزيز قدرات موظفيها على التعامل مع مسائل الإعاقة، ومن أجل تشجيع إدماج الإعاقة في مجالات عمل كل منها. إلا أنه من أجل تحقيق الإدماج الكامل لمنظور الإعاقة في الجهود الإنمائية الدولية، ينبغي توسيع نطاق جهود بناء القدرات من أجل النوعية وتنمية المهارات التقنية على حد سواء، من أجل سد الثغرات الحالية في القدرات لدى موظفي منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات، ومنظمات المجتمع المدني، بما في

ذلك المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمسؤولون الحكوميون، وموظفو القطاع الخاص.

باء - تعزيز وتقوية التعاون الدولي والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة

٤٧ - يشكل التعاون الدولي وسيلة هامة من أجل تعميم مراعاة الإعاقة في سياق الشبكات المتعددة أصحاب المصلحة. ويعزز التعاون الدولي الوعي العام والدعوة، ويدعم السياسات والبرامج الوطنية المراعية للإعاقة، ويقيم قاعدة معارف قوية بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، ويدعم إجراء تقييمات للثغرات الحالية في القدرات على الصعيد الوطني، ويمكن من تقييم ورصد أثر السياسات والبرامج الإنمائية على الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى مجتمعاتهم المحلية.

٤٨ - وحتى تاريخه، لم يتحقق بعد تعميم إمكانية تعميم مراعاة الإعاقة بشكل كامل في التعاون الدولي^(٣١). وتبين الأدلة المتاحة أنه في حين أحرزت عدة وكالات إنمائية تقدماً في تعميم مراعاة الإعاقة في سياساتها ومبادئها التوجيهية بشأن التعاون الإنمائي، لم تنتهج معظم الوكالات بعد "نهج المسار المزدوج" من أجل تعميم مراعاة الإعاقة في جميع سياساتها ومبادئها التوجيهية، بالرغم من أن الكثير منها لديها بعض الخبرة في المبادرات التي تدعم البرامج المتعلقة تحديداً بالإعاقة.

تعميم مراعاة الإعاقة في التعاون الدولي

٤٩ - يعمل المجتمع الدولي بشكل متزايد على الاستعانة بأطر متعددة للتعاون الإنمائي الدولي، تشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يقدم إطاراً جديداً وطريقة لأشكال مختلفة من إقامة الشراكات، سعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - وتعميم مراعاة الإعاقة هو مفهوم جديد لدى الكثير من البلدان ولا يزال يمثل تحدياً كبيراً، لا سيما في حالة البلدان النامية. ويتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب فرصة لإيجاد طريقة تتسم بالكفاءة لتعزيز إدماج الإعاقة في التعاون الإنمائي فيما بين البلدان التي تواجه شواغل وتحديات متشابهة. ويمكنه تعظيم ما هو متاح من البيانات والإحصاءات والمعلومات والخبرات والموارد من أجل تعزيز استدامة جهود تعميم مراعاة الإعاقة. ويمكنه أيضاً تحديد الحافز على تعزيز العمليات الإنمائية التي تراعي الإعاقة على الصعيد المحلي/الإقليمي. وعلاوة

(٣١) انظر A/CN.5/2010/6.

على ذلك، يمكن للوكالات الإنمائية الاستفادة من خبرة التعاون الثلاثي من أجل سد الفجوة بين إدماج الإعاقة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب.

٥١ - وقد أعربت الكثير من الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون الإنمائي عن الحاجة إلى معالجة شواغل الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وخلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، أكد ممثلو رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على أهمية أن تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مسائل الإعاقة، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية حصول ذوي الإعاقة على الخدمات الاجتماعية والبرامج والتدريب من أجل تمكينهم. ويمثل هذا بداية مبشرة صوب تعزيز التنسيق في مجال تعميم مراعاة الإعاقة في سياق أطر التعاون الإنمائي الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، ثمة دور تضطلع به الأمم المتحدة في توحيد الجهود الحالية. فعلى سبيل المثال، يمكن إقامة تعاون دولي في هذا الشأن بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية التي اعتمدت اتفاقية الدول الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة^(٣٢).

٥٢ - ومن المسلمّ به أن الاتجاهات الحديثة في مجال التعاون الدولي تطرح فرصاً وتحديات على حد سواء أمام تعميم مراعاة الإعاقة. وتولي طرائق المعونة الجديدة، من قبيل النهج القطاعية والدعم المباشر للميزانية، تركيزاً أكبر على الأولويات وعمليات التخطيط المدفوعة وطنياً، الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما يهدف إلى تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين الجهات المانحة ومواءمة استخدام المعونة، كما أعرب عنه في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥. ومع تزايد دفع الطلب للتعاون الدولي، تزايد مكانة دور الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمتهم، باعتبارهم عناصر فاعلة ومستفيدة على حد سواء، على جميع مستويات عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني. ومن ثم، من المهم أكثر من أي وقت مضى تشجيع بناء القدرات على الصعيد الوطني، سواء للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمتهم، وللحكومات وصانعي السياسات، من أجل تمكينهم من أداء أدوارهم في تنفيذ الأولويات الإنمائية الوطنية.

(٣٢) اتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة
(<http://www.oas.org/juridico/english/sigs/a-65.html>).

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

٥٣ - يكتسب الطابع متعدد الأبعاد للإعاقة الذي ينظم شراكات أصحاب المصلحة المتعددين، حيث تكمل الجهود التي يبذلها كل شريك والنتائج التي يحققها ما يبذله الشركاء الآخرون من جهود، أهمية أساسية للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب المجتمع والجهود الإنمائية. ويمكن لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين أن تساعد في تعزيز تولي زمام الأمور والمسائلة، وأن تزيد بالتالي من حجم وفعالية المشاريع والبرامج الإنمائية الشاملة لمسائل الإعاقة.

٥٤ - وخلال السنوات العديدة الماضية، اضطلعت الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية التي أنشأها البنك الدولي^(٣٣)، بدور آلية هامة لتعزيز الجهود الرامية إلى تبادل المعارف وبناء القدرات من أجل الترويج لمسائل الإعاقة في مجال التنمية. وتتميز الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية بفعاليتها لا سيما في مجال التعاون الإنمائي، من خلال المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة، والعمل على جميع المستويات مع الوكالات الإنمائية، والمؤسسات المالية والأكاديمية، ومنظمات المعوقين.

٥٥ - ويتيح تعزيز الشراكات بين الشركاء العالميين والوطنيين فرصاً ونهجاً جديدة لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة بالاستفادة من مواطن القوة لدى كل شريك لتحقيق النتيجة المثلى بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية معينة. ويمكن لزيادة مراعاة التنوع الاجتماعي - الثقافي والاقتصادي والسياسي أن يعزز استراتيجيات التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

٥٦ - ومع الإقرار بأن عمليات التنمية الشاملة اجتماعياً تبرز بوصفها من الأولويات للعديد من الشركاء في التنمية، يمكن تنسيق الجهود من أجل توسيع نطاق الشراكات، بحيث تشمل أصحاب المصلحة الذين حققوا إنجازات في تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٧ - وبذلت الجهود أيضاً لتعزيز تحقيق هدف التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة من خلال تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وفي عام ٢٠١٠، أنشأ كل من الفريق المعني بتوفير الموارد للمعوقين ومكتب أنشطة أرباب العمل التابعين لمنظمة العمل الدولية الشبكة العالمية للأعمال التجارية والإعاقة بهدف تبادل المعارف، وتطوير منتجات مشتركة (مثل قاعدة بيانات معززة لقوانين الإعاقة)، وتعزيز شبكات أرباب العمل، وربط الشركات

(٣٣) انظر <http://www.gpdd-online.org>.

والمجموعات الأخرى بأنشطة منظمة العمل الدولية على الصعيد القطري أو غيرها من الأنشطة المتصلة بالإعاقة.

٥٨ - وعلى مستوى الأمانة العامة، عمل مكتب الاتفاق العالمي على توسيع نطاق التعاون على نطاق المنظومة مع الأوساط التجارية^(٣٤). وبوسع هذا المكتب أن يتيح منطلقاً للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة^(٣٥).

جيم - إنشاء بيئات تمكينية ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعاتهم المحلية

٥٩ - تؤثر البيئة على تجربة الإنسان، عائقاً كانت أم حافزاً. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عوائق وعقبات بيئية في حياتهم اليومية في معظم المجتمعات. ولا غنى عن تهيئة بيئات خالية من العوائق وتمكينية للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل النهوض بحقوقهم. وتجسد المادة ٩ والمواد الأخرى ذات الصلة من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هذا المفهوم، مع التشديد على توفير التسهيلات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة كشرط مسبق لتحقيق إدماجهم ومشاركتهم بشكل كامل في المجتمع والجهود الإنمائية. ويدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، في قراره ١٣/٢٠١٠، إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى جميع جوانب البيئات المحيطة وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشدد على أهمية تعميم مراعاة متطلبات تيسير الوصول في جميع الجهود الإنمائية.

٦٠ - وفي معظم البلدان، يتعذر على الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى الهياكل الأساسية العمرانية بقدر كبير. ولتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل وصولهم، على قدم المساواة مع غيرهم، إلى البيئات العمرانية، مع إزالة العقبات والعوائق التي تحول دون وصولهم إلى المرافق داخل البيوت وخارجها^(٣٦). ومن الأهمية البالغة ضمان أن تكون جميع الهياكل الأساسية الجديدة مشيدة بما ييسر على الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها باتباع نموذج التصميم العام، وهو إطار للتصميم يهدف إلى إفادة أكبر طائفة ممكنة من

(٣٤) انظر A/62/341.

(٣٥) وتشمل المبادئ العشرة للاتفاق العالمي: المبدأ ١: يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها، والمبدأ ٢: يتعين على المؤسسات التجارية التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان، والمبدأ ٦: يتعين على المؤسسات التجارية دعم القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

(٣٦) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٩، الفقرة ١.

الأشخاص في أوسع نطاق ممكن من الحالات، بما في ذلك، على سبيل المثال، النساء في فترة الحمل، والأمهات اللواتي يصطحبن أطفالاً صغاراً، والمسنون، دونما حاجة إلى تصميمات خاصة أو منفصلة^(٣٧).

٦١ - وتعرض عوائق الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لا يسهل الوصول إليها سبيل الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً، وتحد من فرصهم، وتقوض إدماجهم ومشاركتهم بشكل كامل في المجتمع. ومن أجل ردم الثغرات المستمرة بين المعوقين وغير المعوقين للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من الأهمية الحاسمة الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتكررة والميسورة من حيث التكلفة، وكذلك تحديثات الهياكل الأساسية الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفضلاً عن ذلك، من الجوهري كفالة إمكانية استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة أسوة بغير المعوقين من المعلومات الحيوية، كالمعلومات المتعلقة بإدارة حالات الطوارئ وما يتصل بها من خدمات، عن طريق تعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٢ - ومن منظور التنمية الإنسانية، فإن تهيئة بيئات تمكينية للأشخاص ذوي الإعاقات يتجاوز بكثير وضع السياسات المتصلة بتيسير إمكانية الوصول وتنفيذ التدابير لبناء بيئات عمرانية خالية من العوائق وإتاحة تكنولوجيا معلومات واتصال سهلة المنال. ويتطلب ذلك تغييراً في التفكير والنهج لإدماج الإزالة التدريجية للعوائق، بهدف مشاركة جميع أفراد المجتمع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشاركة كاملة وفعالة، في إطار عام للسياسات. وينبغي أن يواكب هذا التغيير تعزيز الجهود لتوفير فرص متكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة (بما في ذلك فرص العمل) وتعزيز تمكينهم الاقتصادي والاجتماعي من أجل "تحقيق المساواة للجميع". ورغم إحراز تقدم في هذا المجال، لا تزال هناك حاجة ملحة لمواصلة تعزيز التسهيلات الخاصة، باعتباره من الأهداف الرئيسية للسياسات الإنمائية ووسيلة هامة لتحديد استراتيجيات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، سعياً لإقامة مجتمع شامل للجميع.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٣ - أحرزت منظومة الأمم المتحدة تقدماً ملحوظاً نحو تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية من خلال تقديمها الدعم للحكومات والمجتمع الدولي، ويشمل ذلك

(٣٧) تعتبر تكلفة إدراج سمات تيسير إمكانية الوصول في فترة التشييد ضئيلة، وتبين إحدى الدراسات أن تصميم مبنى خال من العوائق أكثر فعالية من حيث التكلفة من تجديد مبنى قائم لتيسير دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إليه. وللحصول على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الشبكي: <http://www.make-development-inclusive.com>.

إجراء الأبحاث والتحليلات بشأن الإعاقة باعتبارها مسألة إنمائية شاملة لعدة قطاعات. وقد عززت الأمم المتحدة أيضاً جهودها لاتباع نهج على نطاق المنظومة من أجل تعميم مراعاة الإعاقة في سياسات كياناتها ذات الصلة وبرامجها، بما في ذلك البرامج القطرية في سياق الإطار التنفيذي للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صياغة أشكال جديدة من الشراكات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، ولا سيما مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، يتيح فرصاً ومنتديات جديدة لتشجيع إقامة الصلات بين الإعاقة وجدول أعمال التنمية العام.

٦٤ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يعثم جميع الفرص المتاحة لإدراج الإعاقة كمسألة إنمائية شاملة لعدة قطاعات في جدول أعمال التنمية العالمية. ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوجه خاص، هناك فرصة سانحة أمام المجتمع الدولي لكفالة إدماج الإعاقة في أي إطار إنمائي ينشأ لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٥ - وينبغي كفالة إدماج مسائل الإعاقة في جميع جوانب إطار الأمم المتحدة الإنمائي الذي ينشأ لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك في مناقشات مؤتمرات الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة ووثائقها الختامية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٦٦ - وينبغي للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المؤثرة المعنية تسريع جهودها الرامية إلى تطبيق المبادئ التوجيهية والمبادئ والمنهجيات الموصى بها دولياً لجمع وتحليل بيانات وإحصاءات بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستسفر هذه الجهود عن تحسين نوعية البيانات والإحصاءات القابلة للمقارنة دولياً بشأن مسائل الإعاقة. ومن ثم، ينبغي أن تقدم هذه البيانات من خلال آليات الإبلاغ الملائمة في منظومة الأمم المتحدة بحيث تشكل أساساً لإجراء دراسات تحليلية وتقديم تقارير عن البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة. وينبغي للأمم المتحدة بدورها، استناداً إلى هذه البيانات والإحصاءات وإلى عقود عديدة من الخبرة في رصد المسائل الإنمائية وتقييمها، أن تعد تقريراً مرحلياً عالمياً عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التنمية، كمنشور رسمي.

٦٧ - وينبغي إعداد وعقد وحدات وحلقات عمل تدريبية تتعلق بإدماج الإعاقة والمعوقين في جدول أعمال التنمية لمنظومة الأمم المتحدة في جميع وحدات مقرها ومكاتبها الإقليمية والقطرية، وكذلك لشركائها التنفيذيين، ونشر الوعي والمعارف والكفاءات، بهدف الإسراع في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة ومنظورها في الأنشطة الإنمائية.

٦٨ - وفي إطار تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، ينبغي تعزيز قدرة المجتمع الإنمائي، ويشمل ذلك صانعي السياسات والممارسين والخبراء، لزيادة فهم الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة والعوائق التي تعترض سبيلهم في إطار العمليات الإنمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة كفاءة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في إعداد السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٦٩ - ويعتبر تعميم مراعاة الإعاقة أولوية ناشئة وهامة للعديد من الشركاء في التنمية. وفي هذا الشأن، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها لتنسيق الجهود على المستويين الوطني والإقليمي من أجل رفع مستوى الجهود، عن طريق إقامة الشراكات في مجال التعاون الدولي بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٧٠ - ويمكن لتعزيز الشراكات من أجل تعميم مراعاة الإعاقة أن يتيح فرصاً ونهجاً جديدة لتعزيز التنمية الشاملة للجميع. وبوسع الأمم المتحدة وشركائها تعزيز التعاون بين الشركاء الوطنيين والمحليين لتعظيم النتائج الإنمائية للأشخاص ذوي الإعاقة في إطار اجتماعي - اقتصادي وثقافي وسياسي معين.

٧١ - وينبغي مواصلة استكشاف دور القطاع الخاص في سياق إقامة الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة ضمن مسعاها لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٢ - وينبغي للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، الإسراع في جهودهم لكفالة تيسير إمكانية الوصول سواء إلى البيئات العمرانية أو إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة إعداد سياسات وتنفيذ تدابير من أجل الإزالة التدريجية للعوائق أمام جميع أفراد المجتمع. وينبغي لهذه الجهود أن تقترن بإعداد السياسات وتنفيذ التدابير لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي الجهود الإنمائية.